

نتائج الدراسة :

١ - نقد الوثائق والاحصاءات :

ينظم العمل بمدارس التعليم قبل الجامعى بصفة عامة والتعليم الأساسى بصفة خاصة القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١، واستأثر التعليم الأساسى بسبعة مواد من مواده [مادة ١٥-٢١]^(١).

ورد فى المادة الخامسة عشر منه " أن التعليم الأساسى حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ، ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه ... " ، وعند مقارنة ماورد فى القانون بالاحصاءات الرسمية ، أو بنتائج دراسات علمية يلاحظ أن معدلات الاستيعاب فى المحافظات الحضرية تصل إلى ٨٧٪ من جملة من وصلوا إلى ٦ سنوات ، فى حين وصلت فى محافظات الوجه البحرى ٧٢٪ ، وفى الوجه القبلى ٦٠٪^(٢) ، وبالتالى يبقى عدد لا بأس به يتراوح بين ١٣٪ فى المحافظات الحضرية ، ٤٠٪ فى الوجه القبلى لا يجدوا مكانا فى المدارس ، وهذا يعكس تفاوتاً كبيراً فى توزيع الخريطة التعليمية على مساحة مصر فتستأثر القاهرة والمحافظات الحضرية بأغلب الامكانيات ، مما يوضح التحيز السافر فى الإتفاق على قطاع التعليم ، وعجز الدولة وتقاعسها عن تقديم الخدمة التعليمية بالكم الذى يحقق الاستيعاب الكامل ، ولهذا حددت المادة أن يتولى المحافظون كل فى دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور على مستوى المحافظة ، أما تقاعس الدولة - كما اتضح - عن مسئولياتها لم تجد من يقيم عليها الحد .

وفى المواد [١٦-١٨] تحددت أهداف التعليم الأساسى فى " تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ ، وإشباع ميولهم ، وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم ، والسلوكيات ، والمعارف ، والمهارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسى أن يواصل تعليمه فى مرحلة أعلى ، أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى

(١) قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والقوانين والقرارات المتعلقة به ، ط ٢ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٨-٦ .

(٢) عزة عبد العزيز سليمان ، دراسة سابقة .

مكتف ..."، وعلى هذا تتضح الفلسفة التي ترمى إلى إعداد هذه النوعية المطلوبة من التلاميذ، وهي فلسفة الربط بين النظر والعمل ، فهي فضلا عن فائدتها التربوية في قدرتها على تأكيد الفهم لدى التلاميذ ، تنمى لدى التلاميذ المهارات اللازمة كأساسيات لمواجهة الحياة فيما بعد ، غير أن الواقع المعاش لا يشير إلى الكثير من التفاؤل ، فغالبية مدارسنا لا تهتم بالنواحي العملية في التعليم ، وما زالت حتى الآن تدرس بنفس الطريقة التقليدية القديمة " إليكم ما يلي " وذلك للعجز في الامكانيات ، وقلة صلاحية المباني ^(١) ، وعدم إعداد المعلم على أساس الفلسفة المستحدثة ، ومن ثم فقدت التجربة مصداقيتها ، وعجزت المدارس بتكوينها الحالي (مبنى - معلم - وامكانيات) على تحقيق هذه الأهداف ، ولم تأخذ من تعميم هذه التجربة على أحسن تقدير إلا الاسم المدون على لافتة المبنى ^(٢).

وفى نهاية المادة [١٨] ورد أنه " كل من أتم مدة الإلزام بالتعليم الأساسى ولم يؤد الامتحان فى الشهادة أو رسب فيه يعطى مصدقة من المديرية التعليمية بإتمام مدة الإلزام " وهذه المصدقة تعد بمثابة تفسيرات كثيرة لطبيعة العلاقة المستقبلية بين التلميذ والمدرسة ، لعل من أكثرها خطورة هى اعتبارها نهاية لهذه العلاقة ، ومن ثم حرمان قطاع لا بأس من مواصلة تعليمه.

وورد فى المادة [١٩] أنه " إذا لم يتقدم الطفل فى الموعد المحدد، أو لم يواظب على الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة ، وجب على ناظر المدرسة إنذار والده أو ولى أمره حسب الأحوال بكتاب يوقع عليه والد الطفل أو المتولى أمره ، وعند غيابه أو امتناعه عن تسلم الكتاب يسلم إلى العمدة أو نقطة الشرطة أو المركز أو القسم لتسليمه إلى والد الطفل أو المتولى أمره ، فإذا لم يتقدم إلى المدرسة فى خلال أسبوع من تسلم الكتاب ، أو عاود الغياب لأعذار غير مقبولة ، اعتبر والده أو ولى أمره مخالفا لأحكام هذا القانون ، وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها فى المادة [٢١] من هذا القانون ، وتعطى المادة [٢٠] لنظار مدارس التعليم الأساسى ولمن يندبهم المحافظ المختص من هيئة الإشراف والتوجيه الفنى بالأقسام التعليمية صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام الإلزام.

(١) ملاحظات ميدانية .

(٢) مقابلة مفتوحة مع عينة مديري ونظار مدارس التطعيم الأساسى فى المحافظة .

وعلى الرغم من أن القانون بهذا الشكل يقنن عملية انقطاع التلاميذ عن المدارس ، ويضع حدودا وعقوبات لمن لم يقدم طفله إلى المدرسة حالما يبلغ سن الإلزام فى بدء العام الدراسى ، إلا أن التطبيق غالبا لا ينفذ نظرا لعجز المدارس عن استيعاب كل طالبيها ، وقلة الأماكن عن الأعداد المقيمة فى التعليم ، ومؤشراتها كثافة الفصول ، وتعدد الفترات الدراسية ، ومن ثم فتطبيق القانون سوف يجبر عددا لا بأس به من غير الراغبين فى التعليم على التقدم إلى المدارس ، فتتزايد حدة المشكلة ، ولهذا لم يلاحظ الحرص على تطبيقه على النحو المطلوب كما اتضح من الدراسة الميدانية.

وإذا كان القانون قد حدد العقوبات بغرامة مقدارها عشرة جنيهات - كما ورد فى المادة [٢١] - وتكرر العقوبة بتكرار المخالفة ، إلا أن قلة الغرامة - وفى الغالب لا تطبق كما اتضح من الدراسة الميدانية - لا يمكن معها الإلزام بالدخول فى المدارس ، والاستفادة من التعليم ، فالأسر تنظر إلى الأطفال على أنهم مصدر دخل يومية لهم لتحسين مستوى المعيشة، والمعاونة فى مواجهة مشكلات الحياة ، ومن ثم فلا يمكن أن يرغب تشريع الناس على شئ لا يرغبونه نظرا لشدة الحاجة ، وشظف العيش ، وما قد يتطلبه التعليم من مصروفات باهظة أضحت ضرورية لمواصلة التعليم ، ولهذا قلت كفاءة معدلات الأفواج فى التعليم الأساسى كما يتضح من حسابات فوج كمؤشر فيما يلى :

بالنظر فى بيانات الجدول يلاحظ عند حساب معدل الهدر بين التلاميذ أثناء تدفقهم فى فوج واحد بالمعادلة:

$$\text{معدل الهدر} = \frac{\text{عدد تلاميذ الصف الأول} - \text{عدد تلاميذ الصف المراد حساب الهدر منه}}{\text{عدد تلاميذ الصف الأول}} \%$$

١- أن معدلات الهدر لدى التلاميذ الذكور بين الصفين الأول والثالث من الحلقة الأولى فى التعليم الأساسى بلغت ٧٩٨ تلميذا بنسبة مئوية بلغت ٢,٣% من جملة المقيدى الذكور فى الصف الأول ، أى أن كفاءة التدفق بين الذكور بلغت ٩٧,٧% ، وبلغت معدلات الإهدار بين الإناث ٥٤٥ تلميذة بنسبة مئوية قدرها ١,٧% ، أى أن كفاءة التدفق بين الإناث ٩٨,٣% ، وبهذا تبلغ جملة الهدر ١٣٤٣ تلميذا وتلميذة يمثلون ٢% من جملة التلاميذ المقيدى فى الصف الأول ، أى أن المعدل الإجمالى لكفاءة التدفق لدى التلاميذ بين الصفين الأول والثالث تبلغ ٩٨% من جملة التلاميذ المقيدى فى الصف الأول .

٢- وعند انتقال الأطفال بين الصف الخامس من الحلقة الأولى (الحلقة الابتدائية) والصف الأول من الحلقة الثانية (الحلقة الإعدادية) وصلت معدلات الإهدار بين البنين ١٣٦٣ تلميذا بنسبة ٣,٤% وبين الإناث ٥٨١ بنسبة ١,٧% ، جملة تبلغ ١٩٤٤ بنسبة تبلغ ٢,٦% من جملة المقيدى فى الصف الخامس ، وتعد هذه المعدلات تسربا ، نظرا لأن الصف الخامس أصبح لا يمثل سنة إعادة ، وإنما من يرسب فيه ينقل إلى مدارس الإعدادى المهنى فى المناطق التى تضم هذه النوعية من المدارس ، وفى المناطق الأخرى يتم نقلهم إلى المدارس الإعدادية العامة مع زملائهم الناجحين .

٣- وعند وصول هذا الفوج إلى المرحلة الثانوية بأنواعها بلغت معدلات الإهدار بين البنين ١١٧٦٠ تلميذا بنسبة مئوية تبلغ ٣٢,٧% من جملة التلاميذ المقيدى فى الصف الأول الابتدائى ، مع افتراض أن معدل المتبقين لإعادة فى الصف الثالث

الإعدادى من الفوج السابق يساوى أعداد المنقولين منهم إلى الصف الأول الثانوى، وبين الإناث بلغ الهدر ١١٥٥٨ تلميذة بنسبة قدرها ٣٥,٧٪ من جملة المقيدى فى الصف الأول من الحلقة الابتدائية عام ١٩٨٧/٨٦ م ، وتبلغ المعدلات الإجمالية للهدر (بين الصف الأول والذى يبلغ ٦٨٤٠٤ تلميذا و تم قيده فى مدارس التعليم الأساسى بمحافظة القليوبية عام ١٩٨٧/٨٦) ٢٣٣١٨ بنسبة قدرها ٣٤,١٪ حتى وصلوا إلى المدارس الثانوية فى العام الدراسى ١٩٩٥/٩٤ م .

٣ - نتائج استمارة المقابلة

أولا : بيانات عامة

أ- العمل الذى يمارسه (الأب / الأم)

جدول (١١) يوضح طبيعة النشاط الاقتصادى للعينة (الأب / الأم)

المهنة	عينة غير المقيدى				عينة المتسربين			
	الأب		الأم		الأب		الأم	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
- الزراعة	١٤	٦٠,٨	٩	٣٩,١	١٦	٤١	١٣	٣٣,٣
- الصيد	١	٤,٣	-	-	-	-	-	-
- عامل تراحيل	٣	١٣	-	-	٧	١٧,٩	١	٢,٥
- أعمال الحراسة	١	٤,٣	٤	١٧,٣	٣	٧,٦	٩	٢٣
وخدمة العقارات								
- التشيد والبناء	١	٤,٣	٣	١٣	٧	١٧,٩	٤	١٠,٢
- بائع متجول	-	-	٥	٢١,٧	٢	٥	٤	١٠,٢
- موظف حكومى	٣	١٣	-	-	٤	١٠,٢	١	٢,٥
- لا يعمل	-	-	٢	٨,٦	-	-	٧	١٧,٩
جملة	٢٣		٢٣		٣٩		٣٩	

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أن الزراعة كنشاط اقتصادى تصدرت النشاطات التى يمارسها الأهل ، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية فى الريف ، والتى تعتبر

الزراعة عمودها الفقرى ، ويمارسها الجميع على السواء ذكور وإناث بشكل كبير ، ثم تليها أعمال الحراسة وخدمات العقارات فى المدينة ، والتشييد والبناء ، وعمال التراحيل ، وهذه الأنشطة يحرص عليها الكثيرون ممن لا يحوزون أرضا زراعية كمنشط أساسى يمكن أن يسد بشكل مناسب حاجاتهم الاقتصادية ، والتوظيف فى الخدمات المعاونة فى الحكمة ، وظهرت هذه الأنشطة بشكل كبير بين الذكور أكثر منها لدى الإناث ، إلا أن الإناث لجأت إلى البيع بالتجول كنشاط يساعد الأسر على مواجهة بعض متطلباتهم كنشاط يتناسب مع طبيعة النساء ، وطاقاتهن ، والذي لا يحتاج إلى جهد كبير مما يحتاجه العمل فى نشاط آخر مما ظهر فى الجدول ، وبيانات الجدول توضح إلى حد بعيد الأعمال التى يمتنها الناس الذين يعانون من قلة الاستفادة من خدمات التعليم ، كمؤشر من مؤشرات فهم أبعاد عدم الرغبة فى التعليم .

وإذا كانت الزراعة كنشاط اقتصادى مثلت أعلى المعدلات لدى العينة (غير المقيدين/ المتسربين) ، بالإضافة إلى عمال التراحيل ، فإن ذلك يعكس درجة إمكانية الاعتماد على جهود الأطفال فى مثل هذه الأعمال بشكل كبير ، مما يصرفهم عن التعليم للمساعدة فى تلبية الحاجات المادية للأسر الفقيرة ، وإذا كانت النسبتان متمثلتان بشكل ملحوظ أيضا لدى فئة الموظفين الحكوميين ، فإن ذلك يبلور تضاول الدخل المادى لهم للثبات النسبى لمرتباتهم ، الأمر الذى معه يعجزون غالبا عن الإنفاق على أطفالهم فى المدارس ، ومن ثم يؤثرون توجيه مسار حياتهم وجهة الانخراط فى الحياة بلا تعليم ، خصوصا مع البريق المعاصر لحياة الحرفيين وأرباب الصنائع .

(ب) المستوى التعليمي للعينة :

جدول (١٣) يوضح المستوى التعليمي للعينة (الأب / الأم)

الحالة التعليمية	الأب الأم	عينة غير المقيدین		عينة المتسربين	
		العدد	%	العدد	%
- أمی	الأب	١٤	٦٠,٨	١٧	٤٣,٥
- یقرأ ویکتب		٥	٢١,٧	١٣	٣٣,٣
- مؤهل متوسط		٣	١٣,٠	٥	١٢,٨
- عالی		١	٤,٣	٤	١٠,٢
- أمیة	الأم	١٩	٨٢,٦	٢٦	٦٦,٦
- تقرأ وتكتب		٣	١٣,٠	٩	٢٣,٠
- مؤهل متوسط		١	٤,٣	٤	١٠,٢
- عالی		-	-	-	-
مج		٤٦	%١٠٠	٧٨	%١٠٠

وعند تصنيف العينة إلى مستويات تعليمية كما ظهر في بيانات الجدول يلاحظ :

أ - أن نسبة الأمية تتزايد بشكل كبير لدى العینتین على السواء وبين الآباء والأمهات في كل عينة فتبلغ بين الآباء ٦٠,٨ % ، ٤٣,٥ % ، لدى عینتی أسر غیر المقیدین فی التعليم والمتسربين على الترتیب، ٨٢,٦ % ، ٦٦,٦ % بين عینتی الأمهات (غير المقیدین/ المتسربين) على الترتیب ، ويلاحظ تزايد معدلاتها بين الأمهات عنها بين الآباء .

ب - وتتزايد معدلات یقرأ ویکتب بين الآباء فتبلغ ٢١,٧ % ، ٣٣,٣ % بين العینتین على الترتیب ، وتقل قليلا بين الأمهات فی العینتین عن الآباء ، إذ تبلغ ١٣ % بين أمهات غیر المقیدین فی التعليم ، ٢٣ % بين أمهات المتسربين .

ج - وفي المؤهل المتوسط تزايدت النسب بين الآباء عنها بين الأمهات، إذ تبلغ بين الآباء ١٣ % ، ١٢,٨ % بين عینتی آباء غیر المقیدین ، والمتسربين على الترتیب ، بينما تبلغ ٤,٣ % ، ١٠,٢ % بين عینتی الأمهات .

د - عدد الأفراد في الأسرة:

جدول (١٤) يوضح متوسط عدد الأطفال في الأسرة وعدد الأبناء في مراحل التعليم وغيرهم غير المستفيدين من التعليم

عدد الأطفال في سن التعليم الأساسي خارج التعليم			عينة الأسرة		في التعليم الثانوي فأعلى					عدد الأطفال في التعليم الأساسي		عدد الأولاد قبل سن التعليم		عدد الأولاد		العينة	
جملة	بنون بنات		عدد	%	علم	مناهي	تدري	زراعي	سد	جملة	بنون بنات		جملة	بنون بنات	جملة	بنون بنات	جملة
	بنون	بنات									بنون	بنات					
٥	٣	٢	٤	١٧,٣	-	١	-	-	١	٢	١	١	٣	١	٢-١	٢	عينة غير المقيدون في التعليم الأساسي
١٧	٨	٩	١٠	٤٣,٤	-	٢	-	٢	٢	١٦	٧	٩	١٣	١	٦-٤	٦	في التعليم الأساسي
٣٧	١٧	٢٠	٩	٣٩,١	-	٢	-	٢	٢	١٨	٩	٩	١١	١	٦من ٦	٦	عينة المتسربين في التعليم الأساسي
٢١	١٥	٦	١٧	٤٣,٥	١	١	٢	٤	٨	٥	٢	٣	١٠	١	٣-١	٣	عينة المتسربين في التعليم الأساسي
٢٣	٩	١٤	١١	٢٨,٢	-	٤	٤	٦	١٤	٤	٣	١	١٦	١	١-٤	١٦	عينة المتسربين في التعليم الأساسي
٢٨	١١	١٧	١١	٢٨,٢	٣	٥	٧	٧	٢٢	٦	٢	٤	٢٣	١	٦من ٦	٢٣	عينة المتسربين في التعليم الأساسي

يلاحظ بوجه عام من خلال بيانات الجدول :

١- أن الأسر المصرية فى الريف مازالت تحرص بشكل كبير على زيادة أعداد الأفراد فى الأسرة ، مما يشكل ضغطا كبيرا على الخدمات الموجودة فى المجتمع ومنها خدمة التعليم ، ويلاحظ ذلك بشكل واضح لدى عينة أسر الأطفال غير المقيدين فى التعليم ، أما عينة أسر الأطفال المتسربين فيلاحظ تراجع نسبتها كلما زاد عدد أفراد الأسرة .

٢- أن العنيتين قد حرصتا بشكل ملحوظ على تعليم الأبناء ، ويظهر ذلك جليا من الإحصاءات التى تبين أعداد الأبناء فى التعليم الثانوى بأنواعه ، الأمر الذى يشير إلى أن عدم استفادة أطفالهم الآخرين من التعليم إنما يرجع إلى عوامل أخرى ، يمكن استخلاصها من خلال البيانات الواردة فى الجداول الخاصة بعوامل الهدر .

ثانيا - المستوى المعيشى لأفراد العينة :

جدول (١٥) يوضح تصنيف العينة طبقا لمستوى المعيشة (أسر)

درجات المستوى	مستوى معيشى منخفض (٠ - ٦ درجات)		مستوى معيشى متوسط (٧ - ١٢ درجة)		مستوى معيشى مرتفع (١٣ - ١٨ درجة)		مجموع الأسر
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
أسر عينة غير المقيدين فى التعليم	١٤	٦٠,٨	٥	٢١,٧	٤	١٧,٣	٢٣
أسر عينة المتسربين	٢٢	٥٦,٤	٨	٢٠,٥	٩	٢٣	٣٩
مجـ	٣٦		١٣		١٣		٦٢

توضح الإحصاءات الواردة فى الجدول:

١- أن عينتى الدراسة تقع فى غالبيتها فى مستوى معيشى منخفض ، إذ بلغت نسبة عينة أسر الأطفال غير المقيدين فى التعليم ٦٠,٨% من جملة العينة البالغ عددها ٢٣ أسرة ، فى حين جاءت نسبة ٥٦,٤% من عينة أسر الأطفال المتسربين فى نفس المستوى المعيشى .

٢- أما فى المستوى المعيشى المتوسط فقد جاءت نسبة ٢١,٧% من عينة أسر الأطفال غير المقيدى فى هذا المستوى ، فى مقابل ٢٠,٥% من عينة أسر الأطفال المتسربين .

٣- وفى المستوى المعيشى المرتفع فقد جاءت نسبة ١٧,٣% من عينة أسر الأطفال غير المقيدى فى هذا المستوى، فى مقابل ٢٣% من عينة أسر الأطفال المتسربين .

وبهذا نلاحظ تراجع أعداد الأسر ونسبتها فى العينة كلما ارتفعنا فى المستوى المعيشى ، وإذ يلاحظ أن هناك نسب ملحوظة لم يقيد أطفالها فى المدارس ، أو تسربوا من التعليم وتركوه بعد القيد على الرغم من ارتفاع مستوى معيشتهم نسبيا عن باقى العينة ، فإن ذلك يعكس سطوة عوامل أخرى قد تحول دون استفادة الأطفال من التعليم مثل جو المدرسة ذاته ، أوطبيعة المناهج الدراسية ، ومعاملة المعلمين للأطفال وغيرها من عوامل تظهر نوعيتها درجة وجودها من البيانات المجموعة من الأطفال والتي تتضح فيما بعد .

ثالثا - العوامل التى تؤدى إلى الهدر فى التعليم:

١- العوامل التشريعية:

جدول رقم (١٦) يوضح درجة تأثير العوامل التشريعية فى

(أعمار / تسرب) الأطفال فى التعليم

نوع العينة	المفردات	درجة كبيرة		درجة متوسطة		لا تمثل سببا		٢١٤
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
عوامل عدم القيد	- قوانين الانزام تعطى الفرصه لعدم قيد الأطفال	١٠	٢١,٧٤	١٤	٣٠,٤٣	٢٢	٤٧,٨٣	٤,٨٧
	- قلة الغرامه ولا تطبق فى الغالب	٩	١٩,٥٧	٧	١٥,٢٢	٣٠	٦٥,٢٢	٢١,١٧
عوامل التسرب	- قوانين التعليم بها من الثغرات ما يساعد على التسرب.	١٨	٢٣,٠٨	٣٣	٤٢,٣١	٢٧	٣٤,٦٢	٤,٣٨
	- الغرامه قليلة ولا تطبق فى الغالب	٥١	٦٥,٣٨	١٢	١٥,٣٨	١٥	١٩,٢٣	٣٦,٢٣

يتضح من إحصاءات الجدول أنه :

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة من لم يلحقوا أطفالهم فى التعليم الإلزامى حال بلوغهم سن التعليم فى مستويات استجاباتهم حول أن عدم قيد أبنائهم إنما يرجع إلى إن قوانين الإلزام المعمول بها تتيح فرص التسويف فى تقديم الأولاد إلى التعليم.

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ لصالح من رأوا من العينة أن عدم الحرص على تعليم الأبناء لا يرجع إلى قلة الغرامة ، وندرة الجدية فى تنفيذها.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة المتسربين فى التعليم فى مستويات استجاباتهم حول أن قوانين التعليم بها من الثغرات ما يساعد على التسرب، ومن ثم لم يشكل ذلك سببا متفق عليه من أسباب التسرب.

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى ٠,٠١ لصالح من رأوا من عينة المتسربين أن الغرامة المفروضة على تاركى التعليم ضئيلة وغالبا لا تطبق وهذا يمثل سببا من أسباب التسرب بدرجة كبيرة.

ويلاحظ أنه على الرغم من أن تحليل التشريعات أوضح أن القوانين المعمول بها تتضمن عقوبات لضمان تنفيذ أحكام الإلزام ، واستمرار التلاميذ فى الدراسة ، إلا أن العينتين قد اختلفتا فى الاستجابات حول هذا المضمون ، الأمر الذى يوحى إلى قلة إلمام أولياء أمور الأطفال بأحكام تشريعات الإلزام غالبا ، لوجود نسبة كبيرة بينهم تعاني من الأمية ، بالإضافة إلى عدم اهتمام الإعلام بهذه القضايا ، التى كان من الممكن أن يقوم فيها بدور كبير لأنه يخاطب الكافة ، وإذا كانت عينة أسر الأطفال المتسربين ترى فى الغالب أن قلة الغرامة وعدم تطبيقها فى الواقع تمثل سببا للتسرب بدرجة كبيرة ، فإن هذا يتفق مع تحليل التشريعات فى ضوء الواقع الراهن اقتصاديا واجتماعيا ، فالغرامة - كما وردت فى القانون - لا تتعدى الجنيهات العشرة ، وهى ضئيلة إذا قيست بالمقابل المادى لعمل الأطفال ، والذى تحصل عليه الأسرة يوميا كدخل إضافى يساعد فى متطلبات المعيشة ، وهذا يدفع الكثير من الأسر لتشغيل

الأطفال كمصدر سريع للدخل ، تفضيلا عن الاستثمار المؤجل في حالة تركهم في التعليم ، لما يتطلبه ذلك من نفقات أضحت بفعل ظروف العصر تفوق قدرات الكثير من الأسر ، بالإضافة إلى قلة العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم في ضوء مؤشرات الواقع الراهن .

٢ - العوامل الاقتصادية:

جدول (١٧) يوضح درجة تأثير العوامل الاقتصادية في (احجام / تسرب)

الأطفال في التعليم الأساسي

نوع العينة	المفردات	درجة كبيرة		درجة متوسطة		لا تمثل سببا		٢٤
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
عوامل عدم القيد	- الحاجة المادية وقلة مصادر الدخل .	٣٩	٨٤,٧٨	٤	٨,٧٠	٣	٦,٥٢	٥٤,٨٣
	- الطفل يساعد في توفير الحاجات الأساسية .	٢٢	٤٧,٨٣	١٢	٢٦,٠٩	١٢	٢٦,٩	٤,٣٥
	- عد قدرتي على توفير متطلبات التعليم	٤٠	٨٦,٩٦	٦	١٣,٠٤	-	-	٦٠,٧٠
عوامل التسرب	- الحاجة المادية وانخفاض دخل الأسرة .	٦٩	٨٨,٤٦	٤	٥,١٣	٥	٦,٤١	١٠٦,٦٩
	- الرغبة في تشغيل طفلي لمساعد في المصاريف	٢٧	٣٤,٦٢	٢٧	٣٤,٦٢	٢٤	٣٠,٧٧	٠,٢٣
	- متطلبات التعليم كبيرة	٧٠	٨٩,٧٤	٤	٥,١٣	٤	٥,١٣	١١١,٦٩

يلاحظ من الجدول :

- ١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة أسر غير المقيدين في التعليم تبلغ ٠,٠٠١ لصالح من أشار إلى أن الحاجة المادية وقلة مصادر الدخل كانت سببا وراء عدم الحرص على تعليم أبنائهم بدرجة كبيرة .

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نفس العينة حول أن الطفل يساعد في توفير الحاجات الأساسية وذلك يُعد سببا في عدم قيده في المدارس ، وإن كانت النسبة المئوية تميل لصالح من رأوا أن ذلك يعتبر سببا بدرجة كبيرة .

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبلغ ٠,٠١ بين نفس العينة ، لصالح من رأوا أن عدم القدرة المادية على توفير متطلبات التعليم كانت سببا وراء عدم قيد الأطفال في المدارس بدرجة كبيرة .

٤- وفي عينة أسر المتسربين توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبلغ ٠,٠١ لصالح من رأوا أن الحاجة المادية وانخفاض دخل الأسرة كانت سببا وراء عدم استمرار الأطفال في المدارس بدرجة كبيرة .

٥- ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نفس العينة حول أن الرغبة في تشغيل الأطفال للمساعدة في المعيشة تشكل سببا في التسرب ، وإن كانت النسب المئوية تميل في صالح من رأوا ذلك بدرجة كبيرة ، وبدرجة متوسطة بمعدلات ضئيلة .

٦- توجد فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ لصالح من رأوا من نفس العينة أن متطلبات التعليم المادية الكبيرة تشكل سببا في خروج الأطفال مبكرا من التعليم بدرجة كبيرة .

وفي هذا تتشابه هذه النتائج مع نتائج دراسة " مهري دياب " ١٩٩٠ حيث أشارت إلى أن الفقر يحول دون استفادة أطفال الفقراء من التعليم ، فنسب التسرب بين أبناء الفقراء كبيرة في المرحلة الابتدائية ، وأيدت هذه النتائج نتائج دراسة " بثينة الديب " ١٩٩٠ في أن قلة دخل الأسر وعدم قدرتهم على تحمل أعباء المعيشة ، يجعل الأطفال ينصرفون عن الدراسة لمساعدة الأسرة ، إذ كشفت نتائجها أن نحو ثلثي الأطفال الذين يعملون الآن قد التحقوا في المدارس فيما قبل ثم تركوها بعد فترة إلى سوق العمل ، وتعطى هذه النتائج قدرا من الاقتناع بسطوة الظروف الاقتصادية الصعبة لأهل الريف على طبيعة حياتهم ، إذا ما تم فهمها في ضوء بيانات الجداول (١١ ، ١٣ ، ١٥) والتي توضح طبيعة النشاط الاقتصادي لأهل الريف ، ومتوسط دخل الأسر شهريا ، والمستوى المعيشي لهذه الأسر .

٣- العوامل الاجتماعية - الثقافية:

جدول (١٨) يوضح العوامل الاجتماعية - الثقافية الكامنة وراء
(عدم القيد / التسرب) في التعليم الأساسي

نوع العينة	المفردات	درجة كبيرة		درجة متوسطة		لا تمثل سببا	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
عوامل عدم القيد	= انخفاض مكانة التعليم قياسا بغير المتعلمين .	١٥	٣٢,٦١	١٥	٣٢,٦١	١٦	٣٤,٧٨
	= لا أقدر على مصاريف تعليم كل أطفالى .	٤١	٨٩,١٣	٥	١٠,٨٧	-	-
	= الطفل الكبير يتحمل معى بعض مسئوليات الأسرة .	١٦	٣٤,٧٨	١٤	٣٠,٤٣	١٦	٣٤,٧٨
	= العادات والتقاليد تقلل من فرص تعليم البنات	١٤	٣٠,٤٣	١٢	٢٦,٠٩	٢٠	٤٣,٤٨
مواصل التسرب	= انخفاض مكانة التعليم فى مجتمعا .	٤٢	٥٣,٨٥	٢٩	٣٧,١٨	٧	٨,٩٧
	= لا أستطيع تعليم كل أطفالى	٦١	٧٨,٢١	٩	١١,٥٤	٨	١٠,٢٦
	= الطفل الكبير يتحمل معى مسئولية الاسرة	٣٠	٣٨,٤٦	١٣	١٦,٦٧	٣٥	٤٤,٨٧
	= البنات تتزوج فى سن مبكرة	٣٩	٥٠,٠٠	٢٥	٣٢,٠٥	١٤	١٧,٩٥

يتضح من بيانات الجدول:

١. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين عينة أسر غير المقيدين فى التعليم حول ما
إذا كان انخفاض مكانة المتعلمين فى المجتمع قياسا بغير المتعلمين يعد سببا فى عدم
الحرص على القيد فى التعليم .

٢. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين نفس العينة لصالح من
أرجع عدم القدرة على مصاريف تعليم كل الأطفال كانت سببا فى عدم قيد بعضهم
بدرجة كبيرة .

٣. ولا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين نفس العينة حول ما إذا كان تحمل الطفل الكبير المسئولية يُعد سببا في عدم قيده في التعليم ، فالنسب متوازنة بين الثلاث استجابات .

٤. كما لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين نفس العينة حول أن العادات والتقاليد تحول دون تعلم البنات ، وإن كانت النسب المئوية تميل لصالح من رأوا أنها لا تمثل سببا لعدم القيد في التعليم المدرسي المتاح .

٥. أما بين عينة أسر المتسربين فقد وجدت فروق دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ لصالح من أفادوا أن انخفاض مكانة التعليم في هذا الزمان يمثل سببا لتسرب التلاميذ من المدارس بدرجة كبيرة .

٦. كما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند نفس المستوى لصالح من أفادوا بأن عدم القدرة المادية على تعليم كل الأطفال يمثل سببا في تسرب البعض بدرجة كبيرة .

ويتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول سطوة العوامل الاجتماعية - الثقافية ومدى تأثيرها في استفادة الناس من خدمات التعليم في الريف ، فالعوامل الاجتماعية السائدة في الريف ممثلة في الرغبة - التي مازالت موجودة - في كثرة الإيجاب تجعل الكثير من الأسر لعوامل مادية اقتصادية لا تتمكن من تعليم كل الأطفال ، ويمكن الوقوف على ذلك إذا ما تم مقارنة هذه النتائج ببيانات الجدول رقم (١٤) الذي يبين ارتفاع متوسط عدد الأفراد في الأسر، وعدد الأبناء في مراحل التعليم المختلفة ، وعدد الآخرين غير المستفيدين من التعليم.

وإذا أبرزت النتائج أن العادات والتقاليد تقلل إلى حد ملحوظ من فرص استمرار البنات في التعليم ، واستفادتهن منه ، نظرا للحرص على زواج البنات في سن مبكرة ، ونظرة الناس في الريف للبنات على أن مكانها الطبيعي هو البيت ، ولهذا اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسات " سمير لويس سعد " ١٩٨٠ ، " مصطفى شريف " ١٩٩٠ ، " وتريزا برسوم " ١٩٩٣ ، والتي أوضحت أن نسب التسرب بين البنات في الريف أكبر منها لدى الذكور .

ولقد تأثر العامل الثقافي الذى شكل النظرة الآتية للناس نحو التعليم بالظروف الاقتصادية المعاصرة التى أدت إلى خفوت بريق التعليم وعوائده المادية والمعنوية ، وانحسار وظيفته فى الترقى الاجتماعى أمام أمواج المد المتلاحقة من قيم المادية الزائفة، التى أصبحت تضىء المكانة الاجتماعية لصاحب المال، أى من يملك ولا يتحقق ذلك غالبا إلا لدى أصحاب الحرف والمهن الحرة الذين احتلوا قمة الهرم الاجتماعى المعاصر، وتراجعت شريحة المتعلمين إلى مستويات أقل فى ترتيب هذا الهرم، مما جعل بعض الناس لا يميلون إلى التعليم.

٤ - العوامل التعليمية:

جدول (١٩) يوضح العوامل التعليمية الكامنة وراء (عدم القيد / التسرب)

من مدارس التعليم الأساسى

نوع العينة	المفردات	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		لا تمثل سببا		٢١٤
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
عوامل عدم القيد	لم أجد لطفلى مكانا فى المدرسة .	٧	١٥,٢٢	١٢	٢٦,٩	٢٧	٥٨,٧٠	١٤,١٣
	= عدم وجود مدرسة قريبة من منزلى .	١٠	٢١,٧٤	٦	١٣,٠٤	٣٠	٦٥,٢٢	٢١,٥٧
	= الطفل لا يرغب فى التطم .	٤	٨,٧٠	١٤	٣٠,٤٣	٢٨	٦٠,٨٧	١٨,٩٦
	= بعد التعليم عن طبيعة حياتنا	٢٠	٤٣,٤٨	٦	١٣,٠٤	٢٠	٤٣,٤٨	٨,٥٢
عوامل التسرب	= بعد المدرسة عن المنزل يرهق الأطفال .	٢١	٢٦,٩٢	١٣	١٦,٦٧	٤٤	٥٦,٤١	١٩,٩٢
	= تبينت عدم قابلية طفلى للتطم .	٥٥	٧٠,٥١	١١	١٤,١٠	١٢	١٥,٣٨	٤٨,٥٤
	= بعد التعليم عن طبيعة حياتنا .	٣٨	٤٨,٣٢	١٣	١٦,٦٧	٢٧	٣٤,٦٢	١٢,٠٨
	= انخفاض القدرة التمهيدية لطفلى	٢٤	٣٠,٧٧	١٣	١٦,٦٧	٤١	٥٢,٥٦	١٥,٣١
	= معاملة المعلمين للأطفال .	٢٢	٢٨,٢١	٢٢	٢٨,٢١	٣٤	٤٣,٥٩	٣,٦٩
	= كثافة الفصول صعبت الفهم على الطفل.	٣١	٣٩,٧٤	٢٠	٢٥,٦٤	٢٧	٣٤,٦٢	٢,٣٨
	= تكرار رسوب الطفل .	٣٧	٤٧,٤٤	٣١	٣٩,٧٤	١٠	١٢,٨٢	١٥,٤٦
	= طفلى يكره المدرسة ويخاف من المعلمين	٢٦	٣٣,٣٣	٢٣	٢٩,٤٩	٢٩	٣٧,١٨	٠,٦٩

يتضح من بيانات الجدول:

١- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ بين عينة أسر غير المقيدين فى التعليم لصالح من أفادوا بأن عدم وجود مكان فى المدرسة لا يمثل سببا لعدم القيد فى التعليم .

٢- كما توجد فروق دالة احصائية عند نفس المستوى ، لصالح من رأوا أن عدم وجود مدرسة قريبة من المنزل لا يمثل سببا فى عدم القيد فى التعليم .

٣- توجد فروق دالة احصائية عند نفس المستوى ، لصالح من رأوا أن عدم رغبة الطفل فى التعليم لا يُعد سببا فى عدم القيد فى التعليم .

٤- وتوجد فروق دالة احصائية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح من أفادوا بأن بعد التعليم عن طبيعة حياتهم يمثل سببا لعدم القيد بدرجة كبيرة ، والنسبة تتساوى بين تكرارات هذه الاستجابة وتكرارات لا تمثل سببا .

٥- أما بين عينة أسر المتسربين فى التعليم ، فقد وجد أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ لصالح من أفادوا أن بعد المدرسة عن المنزل لا يمثل سببا وراء تسرب التلاميذ من المدارس .

٦- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ بين عينة أسر المتسربين فى التعليم لصالح من أفادوا بأن عدم قابلية الأطفال للتعلم كانت سببا وراء تسربهم بدرجة كبيرة .

٧- كما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند نفس المستوى لصالح من رأى أن سبب التسرب هو بعد التعليم عن طبيعة الحياة فى الريف بدرجة كبيرة .

٨- وتوجد فروق دالة عند المستوى ذاته لصالح من أفادوا بأن انخفاض القدرة التحصيلية للطفل لا تعد سببا لنفوره من المدرسة ، وإن كانت هناك نسبة تمثل ٣٠,٧٧% يرون أن ذلك يعد سببا لنفور الأطفال من المدارس ، ومن ثم التسرب وعدم الاستفادة من التعليم بدرجة كبيرة .

٩- لا توجد فروق ذات دلالة بين الاستجابات الثلاثة حول أن معاملة المعلمين للأطفال تعد سببا من أسباب ترك التعليم ، وإن كانت النسب المئوية قد بينت أن أكثر من ربع العينة قد أفادوا أن أطفالهم قد كرهوا الذهاب إلى المدرسة بسبب سوء معاملة المعلمين لهم .

١٠- كما لا توجد فروق دالة بين الاستجابات الثلاثة حول أن كثافة الفصول تصعب الفهم ، ومن ثم تعثر التلميذ في التعليم مما يترتب عليه غالبا ترك المدرسة .

١١- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ لصالح من أفادوا بأن تكرار رسوب أطفالهم يجعلهم يحجمون عن الذهاب إلى المدرسة .

١٢- لا توجد فروق ذات دلالة بين الاستجابات الثلاثة حول تكون اتجاهات سلبية لدى الأطفال نحو المدرسة يمثل عاملا من عوامل الانصراف عن التعليم ، وإن بينت النسب أن ٣٣,٣% ترى ذلك بدرجة كبيرة .

وإذا كان الملاحظ أن التكرارات المجموعة حول عدم وجود مدارس قريبة من محال الإقامة ، وكثرة عدد الأطفال في الفصول تحول دون استفادة الأطفال من التعليم في الريف قد ظهرت بشكل قليل ، إلا أن تمثيلها القليل يشير إلى أنها بالفعل موجودة على أقل تقدير ، وهي تعمل على منع استفادة الكثيرين من خدمات التعليم ، فتوزيع الخدمة التعليمية على خريطة الجمهورية يشير إلى تحيز واضح إلى المدن على حساب الريف ، وظهر كما ورد في نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة " عزة سليمان " ١٩٨٦ ، ودراسة " نادر فرجاني " ١٩٩٤ في القاهرة تنصدر جميع المحافظات في الإتفاق على التعليم ، والحضر يتميز عن الريف ،

ولقد أبرزت النتائج أن أسر الأطفال المتسربين يعتبروا أن انقطاع الأطفال عن التعليم مشكلة كبيرة ، فإن ذلك يعكس مدى رغبة هؤلاء الناس في تعليم أبنائهم ، لتطلعهم إلى تحقيق مكانة اجتماعية لأبنائهم ، وتعويضاً مقنعاً لهم عما حرّموا منه في الصغر - على اعتبار أن أغلب العينة أميون لم يستفيدوا من التعليم - غير أن صعوبة ظروف الحياة ومتطلباتها ، ورغبتهم في استغلال طاقات الأطفال لزيادة دخل الأسرة من جهة ، فضلاً عما أصبح يتطلبه التعليم من مصروفات ، وتكاليف واحتياجات ، كالملبس ، والأدوات المدرسية ، والدروس الخصوصية التي أصبحت ضرورة ملحة - لتراجع مستوى التعليم المدرسي - لمن أرادوا أن يستمروا في التعليم ، وجميعها يحتاج إلى تكلفة يعجز عنها الفقراء ، في ظل ارتفاع الأسعار من جهة أخرى ، ومن ثم تحول دول استمرار الأبناء في الدراسة .

وإذا كانت نسبة ٤١,٣٪ من عينة غير المقيدون لا تعد عدم قيد الأطفال في المدارس مشكلة على الإطلاق ، فإن ذلك يرجع إلى التغيرات التي طرأت على النسق الاقتصادي ، والذي أضفى بريقاً على العمل الحرفي ، والنشاطات الاقتصادية الحرة ، وما أصبحت تدر على أصحابها من أموال ووجاهة اجتماعية ، فتغيرت اتجاهاتهم من الرغبة في التعليم الذي خفت ضوؤه إلى الرغبة في انخراط أطفالهم في سوق المهن الحرة ، ومن ثم لم يحرصوا على تقديم أولادهم إلى المدارس .

جدول (٢١) يوضح مدى اهتمام الأسرة بالتخطيط لمستقبل أبنائها غير المستفيدين من التعليم

نوع العينة	المفردات ما تصورك حول مستقبل ابنك غير المستفيد من التعليم	درجة كبيرة		درجة متوسطة		لا تمثل سبباً		٢١٥
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
غير المقيدون	- العمل الحر إحدى من التطم	٢٣	٥٠,٠	١٦	٣٤,٧٨	٧	١٥,٢٢	٨,٣٩
	- لا أدرى لأنني لم أخطط لذلك	١٢	٢٦,٠٩	٥	١٠,٨٧	٢٩	٦٣,٠٤	١٩,٨٧
	- أُرغب في تربيته صنعة لينفع نفسه	٣٠	٦٥,٢٢	٩	١٩,٥٧	٧	١٥,٢٢	٢١,١٧
التسربون	- يشق طريقة في سوق العمل الحر.	٤٩	٦٢,٨٢	١١	١٤,١٠	١٨	٢٣,٠٨	٣١,٤٦
	- لم أخطط لذلك	-	-	٤	٥,١٣	٧٤	٩٤,٨٧	١٣٣,٢٣
	- أعلمه صنعة لينفع نفسه	٤٤	٥٦,٤١	١٣	١٦,٦٧	٢١	٢٦,٩٢	١٩,٩٢

وحول اهتمام الأسر بالتخطيط لمستقبل أبنائها غير المستفيدين من التعليم أوضحت النتائج :

١- أن هناك فروقا دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ لدى عينة أسر غير المقيدون في التعليم ، لصالح من رأوا أن العمل الحر أجدى من التعليم بدرجة كبيرة.

٢- كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ لصالح من أكدوا أنهم لم يخططوا لهذا المستقبل بعد .

٣- كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند نفس المستوى لصالح من يرغبون في تدريب أطفالهم على ممارسة صناعة لينفعوا بها أنفسهم بدرجة كبيرة .

٤- أما بين عينة أسر المتسربين فقد وجدت فروق دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ لصالح من رأوا أن يشق الطفل طريقه في سوق العمل الحر أجدى بدرجة كبيرة .

٥- كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند نفس المستوى لصالح من أكدوا أنهم لم يخططوا لمستقبل أبنائهم المتسربين في التعليم الأساسى إلى الآن .

٦- وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند نفس المستوى لصالح من اقتنعوا بتعليم الطفل صناعة تنفعه في حياته بدرجة كبيرة .

وهكذا تبرز النتائج اتجاهات اهتمام الأسر بالتخطيط لمستقبل أبنائهم غير المستفيدين من التعليم ، إذ يتضح تطلع نسبة كبيرة منهم إلى تحويل الأطفال للتدريب على صناعة ، ليشق الطفل طريقه في سوق العمل الحر ، نظرا لأن هذا التدريب لم يكف يكلف الأسر مقابل مادي ، بل إن ذلك في الغالب ما يعود بمقابل للأسر ، على اعتبار أن العرف السائد في الورش وأماكن العمل الخاصة المهنية يرصد للطفل مقابل يومي كمصروفات طوال مدة التدريب ، ومن ثم يؤثر الكثيرون سوق العمل الحر ، لأن الانخراط فيه لا يكلف شيئا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يعتبر أقصر طريق لكسب مادي في المستقبل .

جدول (٣٣) يوضح تصور الأسرة نحو توفر فرص العمل وفرص الارتقاء الاجتماعي لأبنائها

نوع العينة	المفردات	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		لا	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
غير المقيدین	- من وجهة نظرك هل فرص العمل تتوفر لغير المتعلم	١٠	٢١,٧٤	١٨	٣٩,١٣	١٨	٣٩,١٣
	- فرص الارتقاء الاجتماعي أحسن لغير المتعلم	٧	١٥,٢٢	٢١	٤٥,٦٥	١٨	٣٩,١٣
المتسربون	في تصورك فرص العمل ممكن ان تتوفر لغير المتعلم .	٢٦	٣٣,٣٣	١٧	٢١,٧٩	٣٥	٤٤,٨٧
	- فرص الارتقاء الاجتماعي أحسن لغير المتعلم	١١	١٤,١٠	٢٤	٣٠,٧٧	٤٣	٥٥,١٣

أما فيما يتعلق بتصور الأسر نحو مدى توفر فرص العمل ، والارتقاء الاجتماعي لأبنائها غير المستفيدين من التعليم أظهرت النتائج ما يلي :

١- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر العينة حول مدى توفر فرص العمل للمتعم أم لغير المتعلم ، وإن كانت النسب المئوية تميل أكثر بدرجة متساوية إلى فرص العمل تتوفر أكثر لغير المتعلم ، وأن التعلم ليس شرطاً أساسياً للحصول على فرص العمل.

٢- كما توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح من رأوا أن التعليم ليس شرطاً لتوفير فرص الارتقاء الاجتماعي.

٣- أما بالنسبة لعينة أسر المتسربين فقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح من رأوا أن فرص العمل تتوفر لغير المتعلم أكثر منها للمتعم .

٤- كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ لصالح من أكدوا أن فرص الارتقاء الاجتماعي تكون أحسن لغير المتعلمين .

وإذا كانت النتائج قد أوضحت مؤشرات أن وجهة نظر عينة أسر الأطفال غير المستفيدين من التعليم تميل إلى أن فرص الارتقاء الاجتماعي أكثر بالنسبة لغير المتعلمين .

وإذا كانت النتائج قد أوضحت مؤشراتنا أن وجهة نظر عينة أسر الأطفال غير المستقيدين من التعليم تميل إلى أن فرص الارتقاء الاجتماعي أكثر بالنسبة لغير المتعلمين ، فإن ذلك يعكس جوا عاما في المجتمع ظهر في الفترة الأخيرة كنتيجة منطقية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي اعترت بنية المجتمع ، ومن ثم تراجعت قيم العلم والثقافة أمام قيم المادة ، وتأكدت كثيرا في أذهان الناس من كثرة ملاحظوا من ضيق وعاء التنمية عن استيعاب الأيدي العاملة المتعلمة ، وتقشى داء البطالة بين المتعلمين ، في حين أن فرص جمع الثروة والارتقاء الاجتماعي بمعايير العصر أصبحت لا تتطلب تعليما ، وإنما تتطلب بعض الفهولة ، والقدرة على التحايل والمراوغة وغيرها مما يتميز به الكثيرون من رأسماليي العصر.

خامسا - أسباب عدم دخول / تسرب الطفل في المدرسة :

جدول (٢٣) يوضح الأسباب الكامنة وراء عدم دخول / تسرب الطفل

في المدرسة من وجهة نظره (*)

العينة	المفردات	التكرارات	%	٢٤
الأطفال غير المقيدون في المدارس	- لأنني أساعد الأسرة في المعيشة.	١٩	٦٣,٣٣	١٢,٦٠
	- عدم اهتمام والدي بتعليمي	٤	١٣,٣٣	
	- بعد المدرسة عن المنزل	٧	٢٣,٣٣	
	الجملة	٣٠	١٠٠%	
الأطفال المتسربون من المدارس	- لأنني أساعد أسرتي في توفير الاحتياجات الأساسية.	١٧	٣٣,٣٣	٤٧,٤١
	- بعد المدرسة عن المنزل وصعوبة الوصول إليها	٩	١٧,٦٥	
	- تكرار رسوبي لصعوبة الدراسة	٦	١١,٧٦	
	- المعطون بضروتي كثيرا	٧	١٣,٧٣	
	- لا تشجني الأسرة على الاستمرار في الدراسة	٣	٥,٨٨	
	- سفره للتلاميذ المتكرر مني	٢	٣,٩٢	
	- عجز أسرتي عن توفير ما أطلبه	٧	١٣,٧٣	
	الجملة	٥١	١٠٠%	

(*) ملحوظة : على الرغم من أن عينة الأسر تبلغ ٢٣ أسرة لغير المقيدون في التعليم ، ٣٩ أسرة للمتسربين إلا أن عينة الأطفال بلغت ٣٠ طفلا من غير المقيدون ، ٥١ طفلا من المتسربين لأن هناك بعض الأسر تضم طفلين أو أكثر تمكنت الباحثة من التطبيق على الكثير منهم.

وفى السؤال المفتوح الموجه للأطفال الذين لم يلتحقوا فى المدارس أو الذين تسربوا بعد فترة حول الأسباب التى حالت بينهم وبين التعليم من وجهة نظرهم أبرزت النتائج:

١- أن هناك فروقا دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ لصالح الأطفال الذين رأوا أن مساعدة الأسرة فى المعيشة ، والاعتماد عليهم كمصدر إضافى للدخل من أهم الأسباب التى حالت بينهم وبين الالتحاق بالمدارس .

٢- كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى نفسه بين الأطفال المتسربين لصالح من رأوا أن اعتماد الأسر عليهم كمصدر للدخل لتوفير الاحتياجات الأساسية كانت من الأسباب الأساسية الكامنة وراء التسرب .

وأوضح الأطفال أن رغبة الأسرة فى استثمار جهد هؤلاء الأطفال فى توفير الاحتياجات الأساسية للأسر ، والتى أصبح توفيرها صعبا فى ضوء الظروف الاقتصادية المعاصرة التى تعاني منها الأسر بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة ، وهذا يتماشى مع النتائج المجموعة من عينة أسر هؤلاء الأطفال ومتفقة معها إلى حد كبير .

جدول (٣٤) يوضح مدى رغبة الطفل فى التعلم ان اتاحت الفرصة مرة أخرى

نوع العينة	المفردات	نعم		تتكرر أو لا		لا	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
غير المقيدين	- إن أتاحت الفرصة هل ترغب فى التعلم ؟	١٦	٥٣,٣٣	٩	٣٠,٠٠	٥	١٦,٦٧
	الجملة						٣٠
التسربون	- إن أتاحت الفرصة هل تذهب للتعلم ؟	٢٧	٥٢,٩٤	١٢	٢٣,٥٣	١٢	٢٣,٥٣
	الجملة						٥١

وحول ما إذا أتيحت فرصة التعليم مرة أخرى للطفل أوضحت النتائج :

١- أن هناك فروقا دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس ويرغبون في التعليم بدرجة كبيرة ، وإن أشارت النسب المئوية إلى أن بعضهم يفكرون في الأمر أولا ، وجانب منهم لا يرغب في التعلم .

٢- كما توجد فروق دالة إحصائية عند نفس المستوى بين الأطفال المتسربين لصالح من رأوا أنه لو أتيحت فرصة التعلم مرة أخرى يلتحقون فوراً بالتعليم ، وأشارت النسب المئوية إلى وجود نسبتيين متماثلتين ، إحداهما تؤكد على أن بعضهم لا يرغبون في التعليم مرة أخرى ، والأخرى تؤكد على أن البعض الآخر من الأطفال يفكرون في الأمر أولا ، وهذا يعكس في مجمله الرغبة المدفونة في نفوس الصغار في التعلم.

بيد أن هناك عوامل أخرى ، تفوق هذه الرغبة تحول بينهم وبين التعلم ، اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، وإذا كانت هناك فرصة لتحسن هذه الظروف فيما بعد فإن قطار التعليم يكون قد فات ، نظرا لتجاوزهم السن المحددة للقيود في التعليم ، ولم تسعفهم برامج تعليم الكبار بشئ ذي بال يمكن أن يلبي رغبتهم في التعلم ، لضيق وعائه ، وقلة إمكاناته ، وعجزه عن استيعاب كل راغبي التعلم ، وإنعدام السيولة الاجتماعية بينه وبين التعليم النظامي ، ومن ثم لم تتحقق فرص الانتقال منه إلى المرحلة المناسبة من التعليم النظامي ، إن تمكن الفرد ، وساعدته قدراته التحصيلية على الاستمرار في الدراسة .